المصدر: اليوم السابع
التاريخ : ٣ اكتوبر ٢٠٠٩

الجامعة العربية تدين تأجيل مناقشة تقرير جولد ستون

كتب أمال رسلان

أعربت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية عن أسفها الشديد لتأجيل مجلس حقوق الإنسان النظر فى تقرير لجنة تقصى الحقائق حول الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة برئاسة القاضى ريتشارد جولد ستون، وبالتالى وقف التصديق على هذا التقرير وتوصياته المهمة.

وأكدت الأمانة العامة للجامعة، فى بيان لها اليوم، أن ما تعرض له الشعب الفلسطينى أثناء العدوان الإسرائيلى على قطاع غزة يتطلب موقفا من مؤسسات حقوق الإنسان، والأذرع الرئيسية للأمم المتحدة المختصة بحفظ الأمن والسلم الدوليين، طالما أن الهدف هو إحقاق العدالة وضمان عدم إفلات من ارتكب جرائم حرب من العقاب.

وعبرت الجامعة عن تقديرها الكبير للجهود التى قام بها القاضى ريتشارد جولد ستون وفريقه وتأييدها لما ذكره حول أن الهدف من هذا التقرير هو العمل على إنفاذ العدالة وضمان محاسبة المتهمين بارتكاب جرائم حرب، وتأكيده أن ذلك لا يتعارض مع الجهود المبذولة لإحلال السلام.

وأكدت الأمانة العامة للجامعة العربية أن احترام القانون الدولى الإنسانى لا يمكن أن يعوق السلام، كما أن السلام لا يتعارض مع احترام حقوق الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة.

وأشارت الأمانة العامة للجامعة إلى أنه لم تكن هناك مشاورات معها قبل اتخاذ هذا القرار، كما أكدت ضرورة التزام الجميع بقرارات القمم العربية، وكذلك قرارات وزراء الخارجية العرب بالاستمرار فى ملاحقة المتهمين بارتكاب جرائم حرب تجاه الشعب الفلسطينى، وشددت أيضا على التزامها الثابت بالاستمرار فى العمل على استعادة حقوق الشعب الفلسطينى.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

أقرب إلى التعطيل منه إلى التأجيل

بقلم: رأي اليوم

ترحيل تقرير غولدستون، إلى مارس المقبل، صفعة للعدالة الدولية بقدر ما هو إصرار على ازدواجية المعايير؛ عندما يتعلق الأمر بإسرائيل. فهو يقطع الطريق على متابعة خطوات اتهامها بارتكاب جرائم حرب؛ في عدوانها على غزة. بل يبدو وكأنه أشبه بالمخرج المؤدي إلى وضع التحقيق وتوصياته في الثلاّجة وبالتالي اعتياله على البارد. فإرجاء مجلس حقوق الإنسان، التصويت على قرار يتبنى التقرير ويرفعه إلى مجلس الأمن؛ لم يكن له ما يبرره سوى النيّة لدفن الموضوع، ولو بالتقسيط.

لاسيما أن التأجيل حصل تحت ضغوط قوية وصريحة مارستها واشنطن ودعمتها، كالعادة، العواصم الأوروبية. وكانت الجهات الضاغطة هذه قد أعربت عن سخطها، عندما طلب المحقق غولدستون قبل أيام، من المجلس الموافقة على خلاصة تقريره ورفعه إلى مجلس الأمن الدولي، لاتخاذ الخطوات اللازمة بشأنه. مجرد توجيه إصبع الاتهام لإسرائيل بمثل هذه الجرائم، غير مقبول من جانبها.

ناهيك إذا كانت الشبهة قوية وكان إدخال الحليف المدلّل في قفص المحاكمة أمام الجنائية الدولية. تعليل التأجيل جاء تحت ذريعة أن هناك حاجة لإعطاء المزيد من الوقت؛ كي تأتي التحقيقات المطلوبة جديرة بالثقة. تسويق ضعيف، لا يقوى على حجب حقائق ثلاث. أولها أن إدارة الرئيس أوباما تواصل العمل بنفس قواعد اللعبة القديمة. الأساس الذي ترتكز إليه، هو ضرورة مراعاة حساسيات إسرائيل في كل الحالات؛ لتطمينها وتطييب خاطرها، لعلها تأمن وبالتالي تتكرم بتليين مواقفها والتجاوب مع ما يطلب منها.

رهان خاسر، لم تثبته التجارب السابقة فحسب، بل أيضاً تجربة هذه الإدارة نفسها. بعد ست جولات قام بها مبعوثها الخاص إلى المنطقة؛ وبعد لقاءين مع نتانياهو في البيت الأبيض وتصريحات ومطالبات وتقديم ضمانات إضافية عديدة؛ فشلت في حمل نتانياهو على الترحزح بوصة واحدة عن موقفه بشأن الاستيطان. الأسوأ أنها انصاعت بالنهاية وطرحت وجوب العودة إلى المفاوضات بشروط زعيم الليكود.

الحقيقة الثانية، هي أنه تمّ زجر العدالة الدولية، لأنها تجرأت على تسليط الضوء على شبهات قوية تدين إسرائيل. ثم أخيراً، أن هذا التأجيل ـ حتى لو كان فعلياً لمدة ستة أشهر فقط ـ من شأنه تنفيس رخم مطاردة إسرائيل باسم القانون الدولي؛ عدا عن كونه يؤكد على استمرار سياسة الكيل بمكيالين وما ينطوي عليه ذلك من تآكل متزايد لهيبة العدالة الدولية وخطوطها الحمراء. إن ترحيل القرار، خدمة مجانية لإسرائيل، بل هو برهان آخر على أنها لا تزال تنعم بالموقع الممتاز، الذي يضعها فوق القوانين المفترض أن لا يعلو عليها امتياز. وفي ذلك تخريب لنظام ينبغي تعزيزه وليس تسخيفه.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية